أثر التمويل المحلي على التنمية المحلية

The Impact of Local Funding on Local Development

ط د. عويفات محمد العربي[1]♦، همكة محمد

[1] جامعة غرداية(الجزائر)، aouif.med@gmail.com

[2]جامعة غرداية(الجزائر)، Mohamednabilo0661@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/11/23 تاريخ القبول: 2019/12/18 تاريخ النشر: 2020/06/30

الملخص:

يعتبر أغلب الباحثين أن التنمية المحلية هي حركة شعبية واعية و مخططة تهدف إلى رفع مستوى معيشة السكان المحليين في منظومة متكاملة مع السياسات العامة للحكومة المركزية، وحتى تتمكن الجماعات المحلية من الوصول إلى تحقيق هذه التنمية في ظل موارد التمويل المحلية المحدودة، فهي مطالبة بتحسين إدارتها المالية وكذا تقوية مواردها البشرية التي تمكنها من استغلال امثل لمختلف الموارد وبصور عقلانية وكفاءة تحاكي تنمية مستدامة محلية تخص الجماعات المحلية ممثلة بالولاية والبلدية.

الكلمات المفتاحية: التنمية، التمويل، البلدية، المحلية.

Abstract:

Most researchers consider that local development is a conscious and planned grassroots movement that aims to raise the standard of living of the local population in an integrated system with the general policies of the central government. In order for local communities to achieve this development with limited local funding resources, they are required to improve their management as well as strengthening their human resources to enable them to make optimal use of various resources in a rational and efficient manner that simulates local sustainable development of local communities represented by the state and the municipality

Keywords: development, funding, municipality, locality

♦المؤلف المرسل .

المقدمة

يعد التمويل المحلي احد المؤثرات الإنمائية التي تحظى باهتمام الخبراء الاقتصاديين، الهدف منه رفع مستويات التنمية المحلية، التي تعبر عن احتياجاتها الفعلية مقارنة بمختلف المشروعات وتظافر الجهود الحكومية إلى إحقاق توازنات تنموية ضرورية للمحليات، وهذا ما يتطلب تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية المحلية، اذ يرتبط نجاح التنمية المحلية بالقرارات والسياسات المبنية على معطيات دقيقة، بنظرة استراتيجية واستشرافية تضع المتغيرات الدولية من جهة، ومن جهة أخرى كفاءة الجهاز الإداري المؤطر لتلك التنمية والقائم على الرشادة والعقلانية في ترتيب الأولويات من خلال نمط التسيير القائم الذي يعطي ديمومة التمويل لتلك البرامج التنموية من خلال إيجاد موارد مالية دائمة ؛

اذ أن الجماعات المحلية جزءا لا يتجزأ من الدولة ، أي أنها تابعة لها بالرغم من وجود اللامركزية ، التي تعتبر أسلوبا من أساليب التنظيم الإداري، والتي تعني توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطات المركزية في الدولة و الهيئات الإدارية المنتخبة ، تباشر مهامها تحت رقابة هذه السلطة .

فتنظيم الدولة يستوجب تقسيمها إلى أقاليم، ولاية وبلدية وبالرجوع إلى البلدية التي تعد الخلية الأساسية للامركزية الإقليمية فهي تلعب دورا هاما في التكفل بحاجيات المواطنين؛

ولأهمية هذا الموضوع وضرورته في مجال التمويل والتنمية المحلية في الجزائر نسعى من خلال ورقتنا البحثية الى طرح الإشكالية التالية:

ما هو دور واثر التمويل المحلي بالنهوض بالتنمية المحلية ؟

وسنحاول أن نتناوله بالدراسة كما يلي:

1-ماهية التمويل المحلي:

إن التمويل المحلي يعبر عن مدى استقلالية الإدارة المحلية في اتخاذ القرارات بعيدا عن تأثير الإدارة المركزية ، لتحقيق الاختصاصات الموكلة لها والإنفاق على المشاريع التي تهم مواطنيها بما لها من موارد مالية مستقلة. ويتطلب تنمية هذه الموارد أن تملكها هذه الجماعات المحلية.

1-1 -مفهوم التمويل المحلي:

يعرف التمويل المحلي بأنه كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية بالصورة التي تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية عبر الزمن، وتعظم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة.(عبد المطلب، 2001، ص22)

ولتنمية الموارد المالية فإنه يجب توسيع سلطات الوحدات المحلية في الحصول على إيراداتها الذاتية، وأن يكون لكل منها موازنة مستقلة، يتم إعدادها على المستوى المحلي، بحيث يتم ترشيد الإنفاق العام، وتطوير القدرات الفنية والإدارية للعاملين، وإعداد الدراسات الفنية والاقتصادية وتهيئة المناخ المناسب للاستثمار، وتنظيم الجهود الذاتية الخاصة بالأفراد والقطاع الخاص، ودعم اللامركزية المالية من خلال توسيع صلاحيات الوحدات المحلية في فرض الضرائب والرسوم في إطار ضوابط مركزية.

شروط التمويل المحلي:

للموارد المالية المحلية شروط معينة لابد من توافرها، وأهم هذه الشروط هي:

1-2-1 محلية المورد:

يقصد بمحلية المورد أن يكون وعاء المورد بالكامل في نطاق الوحدة المحلية التي تستفيد من حصيلة هذا الوعاء، وأن يكون هذا الوعاء متميزا بقدر الإمكان عن أوعية الموارد المركزية.

1-2-2-ذاتيةالمورد:

يقصد بذاتية المورد استقلالية الهيئات المحلية في سلطة تقدير سعر المورد في حدود معينة أحيانا، وربطه وتحصيله حتى تتمكن من التوفيق بين احتياجاتها المالية و حصيلة الموارد المتاحة لها.

1-2-3سهولة تسيير المورد:

يقصد بسهولة تسيير المورد سهولة تقديره وكيفية تحصيله وكذا تكلفة تحصيله.....الخ. (بن سماعين، 2006، ص12)

-مصادر التمويل المحلي:(بن سماعين، 2006، ص15)

2-1مشكلة التمويل و الموارد المالية المحلية:

تواجه الوحدات المحلية في تحقيق برامج التنمية المحلية على مستوى وحداتها مشكلة التمويل، وضعف الموارد المالية المحلية المخصصة لأغراض التنمية؛

-صعوبة الوحدات في تنفيذ كافة أو بعض البرامج التنموية الضرورية لسكان الوحدات المحلية؛

- الاستقلال الفعلي والحقيقي للوحدات المحلية في الحصول على الموارد المالية حيث تتقيد حريتها برقابة السلطة المركزية في فرض الضرائب والرسوم المحلية وعلى الاقتراض؛

-تقييد حريتها بالرقابة على ميزانيتها، وعلى أوجه الصرف الخاص بإيراداتها المختلفة؛

- عدم كفاية الموارد المالية المحلية لا يعود فقط إلى القيود التي تمارسها السلطة المركزية وإنما يعود كذلك إلى صغر حجم الوحدات المحلية التي لا يمكنها الحصول على الموارد الذاتية الكافية، وذلك لوجود علاقة قوية بين مساحة الوحدة المحلية ومواردها المالية؛

- القدرة التمويلية غالبا ما تتناسب عكسيا مع كبر الوحدات المحلية وكثافتها السكانية ودرجة تقدمها الحضاري.

ولتنمية دور الموارد المالية المحلية يجب مراعاة:

1- تحقيق اللامركزية في الإنفاق وترشيد الإنفاق العام؛

2- تطوير القدرات الفنية والاقتصادية للمشروعات وإعداد الدراسات الفنية؛

3- التخلص من المخزونات الراكدة أو إفادة وحدات محلية أخرى بها؛

4- تهيئة المناخ المناسب للاستثمار؛

5- تشجيع وتنظيم الجهود الذاتية الخاصة بالأفراد ورجال الأعمال وإسناد بعض الخدمات إلى شركات خاصة والتنسيق بين المؤسسات والبنوك المتخصصة؛

6- الاهتمام بالسياحة كمصدر للتمويل الذاتي؛

7- تفعيل آليات المشاركة الشعبية في المشروعات والوحدات المحلية؛

2-2 - مصادر الموارد المالية المحلية:

تنقسم موارد تمويل الإدارة المحلية إلى قسمين رئيسيين: هما الموارد المحلية الذاتية والموارد المحلية الخارجية، فالموارد الذاتية هي تلك الناتجة عن الضرائب والرسوم المحلية الأصلية والمضافة على الضرائب والرسوم ، إضافة إلى الموارد الخاصة والناتجة عن تشغيل واستثمار المرافق المحلية المختلفة؛

أما الموارد الخارجية فهي الناتجة عن المساعدات المالية التي تقدمها الدولة لوحداتها المحلية لدعم ميزانياتها إضافة إلى القروض والهبات والتبرعات، وستظهر هذه الموارد بالشكل التالي:

2-2 -1 - الموارد المحلية الذاتية:

تنقسم الموارد المحلية الذاتية إلى عدد من الموارد الفرعية والتي تعتمد عليها النظم المحلية ذاتيا في تمويل التنمية المحلية، هذه الموارد الذاتية تختلف في تنوعها ومقدارها من بلد إلى آخر بحكم الإمكانيات المالية المتوفرة لديه وبحكم الأنظمة الاقتصادية المتبعة، على أن أهم هذه الموارد هي:

أ-الضريبة المحلية:

تعرف الضريبة العامة بأنها فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف والأعباء دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة.(سوزي، 2003، ص115)

أما الضرائب المحلية فهي كل فريضة مالية تتقاضاها الهيئات المحلية على سبيل الإلزام في نطاق الوحدة الإدارية التي تمثلها دون مقابل معين بقصد تحقيق منفعة عامة.(حلمي، 1962، ص63)

وبالتالي يتضح أن الضريبة المحلية تدفع في نطاق الوحدة المحلية إلى المجالس المحلية من قبل أفراد الوحدة المحلية أو المجتمع المحلي على عكس الضريبة العامة التي تدفع إلى الهيئات العامة للدولة من قبل جميع مواطني وأفراد الدولة مساهمة في الأعباء العامة، وبهذا فإن مواصفات الضريبة المحلية تتلخص في ضرورة أن تتحقق القواعد العامة للضريبة التي من أهمها تحقيق العدالة والمساواة في التضحية بالإضافة إلى محلية الوعاء وسهولة تقدير الضريبة المحلية لتتمكن المجالس المحلية من تخطيط مشروعاتها ووضع موازناتها تبعا للتقديرات المتوقعة لحصيلة الموارد المقدرة لها.(عبد المطلب، 2001، ص73)

ب-الرسوم المحلية:

يتم تحصيل الرسوم المحلية مقابل خدمات تؤديها الإدارة المحلية للمواطنين حيث تعود بالنفع والفائدة على دافعي هذه الرسوم، وتشكل حصيلة هذه الرسوم موارد عامة للإدارات المحلية.(الزغبي، 1985، ص12)

ج-إيرادات الأملاك العامة للهيئات المحلية:

يوجد أنواع من الإيرادات التي تتولد منها أملاك الهيئات العامة مثل الإيجارات.

2- 2-2-الموارد المالية الخارجية:

إن التأكيد على أهمية الموارد المالية المحلية في دعم الاستقلال الإداري للمحليات لا يعني تغطية كافة نفقات مشروعات التنمية المحلية من الموارد الذاتية لأن ذلك قد يبطئ من معدلات التنمية المطلوبة ولذلك فإنه يتم اللجوء إلى الموارد المالية الخارجية.

أ-الإعانات الحكومية:

غالبا ما تضطر الدولة إلى منح مساعدات مالية إلى الهيئات العمومية والوحدات المحلية والهيئات الخاصة، وفي بعض الأحيان بدون أن تحصل الدولة على مقابل أي بدون أن تلزم المستفيدين برد هذه المساعدات لا نقديا ولا عينيا؛

وتسمى هذه المساعدات المالية الموجهة لتغطية نفقات التنمية المحلية بالإعانات، وتؤدي هذه الإعانات أهدافا اقتصادية وأخرى اجتماعية تتمثل في تعميم الرخاء في مختلف مناطق الدولة، وإذابة الفوارق بين المناطق الفقيرة والنائية والمناطق الغنية؛

إن الإعانات الحكومية غالبا ما تتضمن شروطا تقيد حرية واستقلال المجالس المحلية إذ أنها توجب في كثير من الأحيان خضوع الإدارة المحلية عند إنفاقها الإعانات الحكومية إلى رقابة مالية من الهيئات المركزية.(الزغبي، 1985، ص5)

ب- القروض:

تستعمل القروض في تمويل المشروعات الاستثمارية التي تنشأ على مستوى المحليات وتعجز موارد الميزانية على تغطية نفقاتها، ولا يجوز عادة للمجالس المحلية على مستوى المحليات أن تلجأ إلى عقد قروض دون إذن من الحكومة.

وهذا النوع من القروض عادة ما يكون بفائدة بسيطة ومدة القرض تعتمد على طبيعة المشروع المراد إنفاق قيمة القرض عليه.

ج-التبرعات و الهبات:

تعتبر التبرعات والهبات موردا من موارد المجالس المحلية وتتكون حصيلتها مما يتبرع به المواطنون إما مباشرة إلى المجالس المحلية أو بشكل غير مباشر للمساهمة في تمويل المشاريع التي تقوم بها، وكذلك قد تكون نتيجة وصية تركها احد المواطنين بعد وفاته في حالة انعدام الورثة أو هبة يقدمها أحد المغتربين لتخليد اسمه في بلده.

وتنقسم هذه التبرعات إلى قسمين تبرعات مقيدة بشرط عدم قبولها إلا بموافقة السلطات المركزية، وتبرعات أجنبية لا يمكن قبولها إلا بموافقة رئيس الجمهورية سواء أكانت من هيئات أو أشخاص أجانب.(مرغاد، 2001، ص66)

تشكل هذه الموارد المالية الذاتية والخارجية للمحليات مصادر التمويل المحلي الموجه لتحقيق معدلات متزايدة في التنمية المحلية لتحقيق مستوى أفضل من المعيشة لأفراد الوحدات المحلية، وهذه الموارد المالية المحلية الذاتية والخارجية تختلف من دولة لأخرى حسب النظام المحلي المتبع لكل دولة.

3- التنمية المحلية مفهومها ومكوناتها:

تؤكد الدراسات والأبحاث التي يقوم بها الباحثون حول التنمية على أنها تحظى باهتمام و بحث دائم ومستمر، للتوصل إلى مفهوم دقيق للتنمية وتحديد أبعادها.

3-1- مفهوم التنمية:

التنمية لغة هي "النماء" أو الازدياد التدريجي، ويستخدم اصطلاح التنمية عادة في المستويات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، أم مصطلح التنمية فيعبر عن التطور البنياني أو التغير البنياني للمجتمع بأبعده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة إلى كافة أفراد المجتمع.(زبير، 2012، ص16)

3-2- مفهوم التنمية المحلية:

تعرف على أنها مجموعة السياسات والبرامج والمشروعات التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغييرات مقصودة ومرغوبة فيها في المجتمعات المحلية بهدف رفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات وذلك بتحسين نظام الدخول، وهي عملية شاملة فهي وإن كانت تبدو عملية اقتصادية إلا أن هدفها في نهاية المطاف هدف اجتماعي(غربي، 2012)

ويمكن تعريف التنمية المحلية بأنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين المجهودين الشعبي والحكومي، للارتقاء بمستوى الجماعات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا، من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك الجماعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة(لعمارة، 2006)

إنه وبالرغم من تعدد التعاريف حول مفهوم التنمية بأنها تقوم على عدة عناصر أساسية كالتنسيق والتعاون والشمولية بحيث تشمل برامج التنمية المحلية كافة احتياجات المجتمع وكل فئاته، وكذا مراعاة تحقيق التوازن والتلاحم بين التصورات والجهود الحكومية والشعبية.

3-3 مكونات التنمية المحلية:

تقوم التنمية المحلية على اعتبار مكونين أساسيين :

3-3-1هيكلي :حيث يرتبط بهيكلة إدارة التنمية وتمويلها، من خلال اعتماد هياكل غير مركزية، وهو الجزء الملموس من التنمية المحلية

3-3-2 الجزء السوسيو-اقتصادي فيتعلق بالأفراد والتفاعل بين مختلف العوامل المساهمة في التنمية المحلية.

إن أخذ المكونين معا بعين الاعتبار لا يعتبر ضروريا فحسب بل أساسيا للغاية في أي عملية تنمية محلية (Rapport: Développement local, concepts, stratégies et benchmarking, 1ère contribution de travail n°33/DGVSEES/, Septembre 2011.)

3-4- أهداف التنمية المحلية :

تسعى التنمية المحلية إلى تحقيق الأهداف التالية :

- تعميم المشاريع التنموية بما يضمن تحقيق العدالة فيها؛
- عدم الإخلال بالتركيبة السكانية وتوزيعها بين أقاليم الدولة؛
- زيادة التعاون والمشاركة الاجتماعية بين السكان والمجالس المحلية؛
- تسريع عملية التنمية الشاملة وبعث روح المنافسة التشاركية التي تضفي الى حرص المواطن على المشروعات التي ساهم في تخطيطها وإنجازها؛
- الرفع من القدرات المالية للجماعات المحلية؛

–تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي وذلك من خلال المشاريع المحلية؛

– أتاحت فرص عمل داخل القرى مما يخفض من معدلات البطالة ويرفع من القوة الشرائية للأفراد؛

–تطوير البنية التحتية وتأمين خدمات أساسية جيدة لدفع المناطق النائية الى التحضر تدريجيا؛

– الاستفادة من اللامركزية للعمل على وضع المشاريع الخاصة للجماعات بالمنطقة؛

– تحفيز المواطن للمشاركة في العملية السياسية والتخلي عن العقلية القبلية والجهوية ؛

– دعم الإدارة المحلية في تقليص الأعباء الملقاة على عاتق السلطة المركزية ؛

– جذب الصناعات والنشاطات الاقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية بتوفير التسهيلات الممكنة مما يتيح العديد من الفرص لسكان تلك المناطق؛

3 –5– اثر الموارد المالية لتمويل التنمية المحلية:

ترتبط التنمية المحلية كهدف رئيسي لنشاط الجماعات المحلية بضرورة تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية، وهذه الأهداف بدورها ترتبط بمجموعة الحاجات الواجب إشباعها وتحقيقها مثل:

– رفع مستوى معيشة الأفراد في المجتمعات المحلية وإزالة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية؛

–توفر الموارد المالية المحلية يؤدي إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية والسياسية والإدارية بكفاءة أكبر ؛

– زيادة من معدلات التنمية الفعلية من خلال اتخاذ القرارات اللازمة للتنمية الخاصة بالمجتمعات المحلية؛

– نجاح الهيئات المحلية يحقق أكبر معدلات التنمية المحلية الممكنة؛

–إصلاح المالية والجباية المحليتين(http://interieur.gov.dz، 2007)

سمح، بتطبيق لتوجيهات وتعليمات الحكومة، بتاريخ 09 جويلية 2007 إنشاء لجنة وزارية مشتركة مكلفة بإصلاح المالية والجباية المحليتين ضمن رؤيا متعددة السنوات مؤسسة على تشخيص للنظام الحالي و تفكير معمق يُشرك كافة القطاعات المعنية و ينفذ تدريجيا مع احترام مستلزمات توفير الوسائل الضرورية.

وفي هذا الإطار، قدمت هذه اللجنة اقتراحات تتضمن أعمالا يجب القيام بها فورا و ورقة عمل على المدى القصير و المدى الطويل من أجل تنفيذ إصلاح عميق قصد تصحيح النقائص والاختلالات المسجلة على مستوى مالية الجماعات المحلية.

شخيص النظام الحالي يبرز:

–فسيفساء من الضرائب و الرسوم (21 ضريبة ورسم)

–اختلافات كبيرة في مستوى مداخيل مختلف الضرائب والرسوم

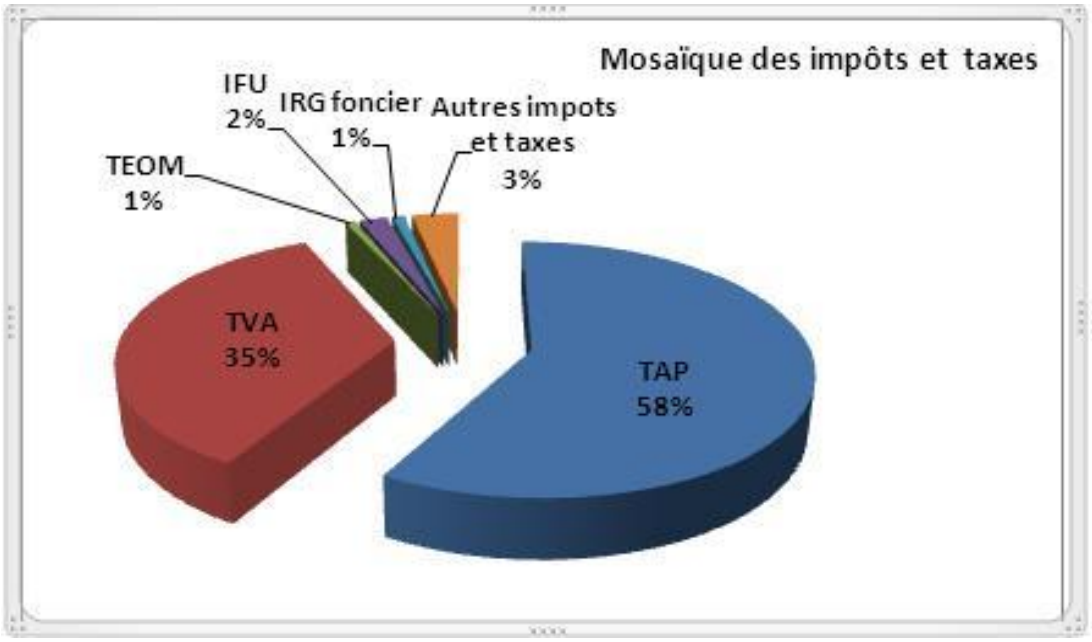

-نظام ضريبي في صالح المناطق الصناعية أو التجارية؛

-المداخيل الضعيفة للضرائب الناجمة عن الأملاك؛

-ضعف الموارد البشرية المحلية؛

3-6التوصيات المتكفل بها(http://interieur.gov.dz، 2007)

أ- الإجراءات الموجهة لتحسين الموارد المالية للجماعات المحلية؛

من اجل رفع مستوى الإيرادات الضريبية للجماعات المحلية لا سيما الخاصة بالبلديات فقد تم إدراج الإجراءات التالية ضمن قوانين المالية و تتمثل فيما يلي:

IRGالخاص بالمداخيل الايجارية لصالح البلديات -تخصيص 50% من الضريبة على الناتج الخام

-الزيادة في الرسم الخاص المتعلق برخص العقار و لا سيما على مستوى التجمعات الكبرى؛

-توسيع رسم الإقامة على كافة البلديات مع الزيادة في التعريفة بصفة متزنة حسب تصنيف مراكز الإيواء المعنية؛

-الزيادة في الضريبة المستحقة للدولة، الولاية أو البلدية بعنوان البناء في الأملاك العمومية بناء على ترخيص الطرقات لصالح الأشخاص المعنويين أو الطبيعيين الخاضع للقانون العام أو الخاص؛

تخصيص 50% من الضريبة الجزافية الوحيدة لفائدة الجماعات المحلية؛-

-تخصيص أقساط من الرسوم البيئية المخصصة للدولة لصالح البلديات؛

-إصلاح نظام التضامن المالي ما بين الجماعات المحلية؛

-منح تخصيص سنوي من ميزانية الدولة لصالح الجماعات المحلية للتكفل بأعباء الأثر المالي الناتج عن الزيادة في أجور موظفي الجماعات المحلية؛

-منح تخصيص سنوي من ميزانية الدولة لصالح البلديات للتكفل بنفقات تسيير وحراسة المدارس الابتدائية

ب-إجراءات موجهة لتأسيس عقلنة تسيير الجماعات المحلية و عصرنتها:

–الترخيص للبلديات للقيام خلال الثلاثي الأول من كل سنة بدفع النفقات ذات الطابع الإجباري بدون كشوفات (المادة 16من قانون المالية لسنة 2009)

–تحسين تأطير المصالح المالية للجماعات المحلية بفتح 13000 منصب مالي ممول من ميزانية الدولة 2596 منصب مالي ممول من ميزانية البلديات؛

المعالجة المعلوماتية للمعطيات المادية والمالية للميزانيات المحلية؛–

ضبط تكاليف النفقات لبعض الخدمات العمومية المحلية – رفع النفايات المنزلية– الطرق البلدية–

الإدخال التدريجي للميزانية الإلكترونية على مستوى الجماعات المحلية؛–

–وضع الرقابة القبلية على النفقات الملتزم بها على مستوى البلديات

–الترخيص للبلديات بدفع نفقاتها الإجبارية على المكشوف خلال الفصل الأول من كل سنة – المادة 16 من قانون المالية لسنة2009

ج– إجراءات موجهة لتحسين التسيير الميزانياتي للجماعات المحلية:

تطبيقاً لأحكام قانون المالية لسنة 2011، شرعت وزارة الداخلية والجماعات المحلية في عمليات عصرنة التسيير المالي للجماعات المحلية لاسيما إعداد ميزانية جديدة للبلديات : المرسوم التنفيذي رقم 12–315 المؤرخ في 21 أوت 2012، المتضمن شكل ومضمون ميزانية البلدية؛

في هذا الإطار، تمّ تنظيم أيام دراسية من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية حول الميزانية الجديدة للبلديات لفائدة الإطارات المحلية (المفتشين العامين للولايات، مديري الإدارة المحلية، رؤساء الدوائر، الأمناء العامين للدوائر ، رؤساء المجالس الشعبية البلدية، الأمناء العامين للبلديات، أمناء خزينة البلديات وما بين البلديات، و المراقبين الماليين للبلديات)، بمشاركة ممثلين عن مجلس المحاسبة ووزارة المالية،.

الطريقة المعتمدة من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية لتطبيق المدونة الجديدة للميزانية لجميع البلديات تتمحور فيما يلي:

–تحيين التعليمة المتعلقة بالعمليات –إعداد برنامج إعلام آلي موجه للآمرين بالصرف حول تحضير وإعداد وتنفيذ الميزانية الجديدة للبلديات؛ في الأخير، و في إطار مواصلة أشغال التجسيد التدريجي للإصلاح المقرر للمالية و الجباية المحلية، توجد مجالات أخرى موضع الدراسة و يتعلق الأمر أساسا بما يلي:

–تحسين مردودية الجباية المحلية عن طريق تبسيط النظام الضريبي المحلي؛

–تعاون أفضل ما بين المصالح الضريبية و مصالح الإدارات المحلية؛

–تخصيص منحة معادلة التوزيع بالتساوي؛ (http://interieur.gov.dz، 2007)

خلال سنة 2015، خصص الصندوق المشترك للجماعات المحلية منحة معادلة التوزيع بالتساوي المقدرة بـ : 82 مليار دج، وزعت كما يلي

؛72مليار دينار لفائدة 1442 بلدية

؛ 10مليار دينار لفائدة 36 ولاية

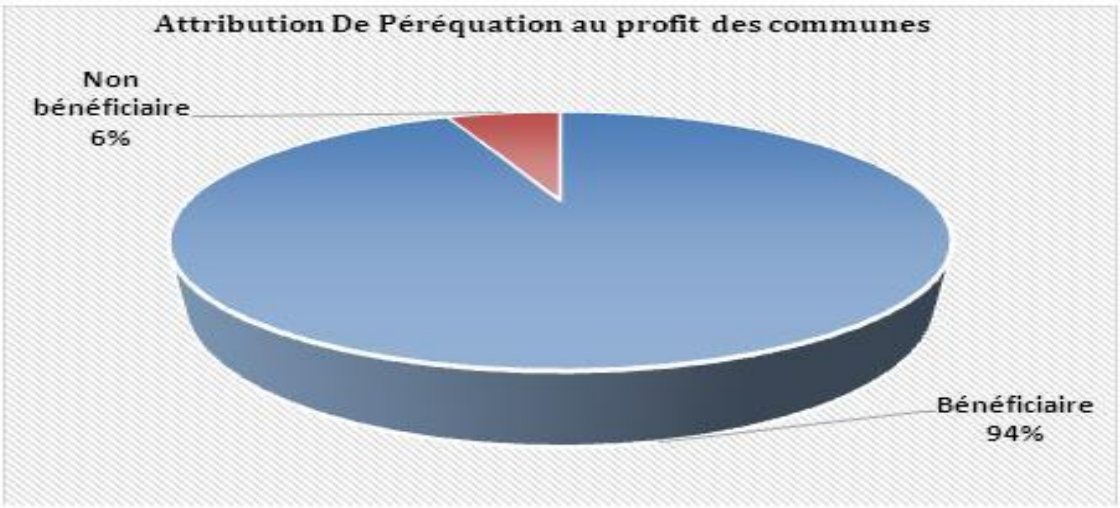

–

تخصيص الخدمة العمومية :مُنح هذا التخصيص بقيمة تُقدر بـ 6 مليار دج لفائدة جميع الولايات للتكفل بنفقات صيانة وكراء حافلات النقل المدرسي على مستوى البلديات؛

–الإعانات الاستثنائية لفائدة البلديات

خلال سنة 2015، لم يسجل أي عجز في ميزانيات البلديات .

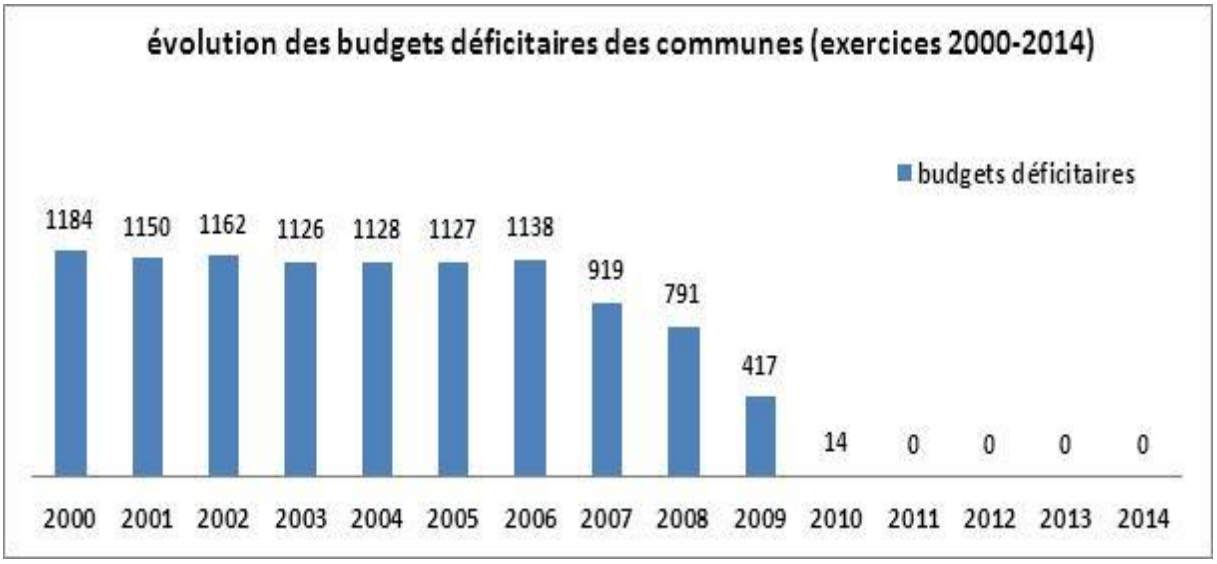

–تخصيص صيانة وحراسة المدارس الابتدائية: مُنح هذا التخصيص المقدر بـ15,25 مليار دج في إطار قانون المالية لسنة 2015 لغرض التكفل بالنفقات المتعلقة لصيانة وحراسة المدارس الابتدائية من طرف البلديات؛

–التكفل بزيادات أجور مستخدمين الجماعات المحلية: مُنح تخصيص يقدر بـ 65,97 مليار دج لفائدة الميزانيات المحلية ، لغرض التكفل بزيادات الأجور لما يتجاوز 285000 عون في الإدارة الإقليمية

؛ مليار دج لمستخدمي البلديات58,02–

مليار دج للمستخدمين المسجلين في الميزانيات اللامركزية للولايات؛ 1,95 –

–تخصيص تعويض نقص القيمة الجبائية يُعد هذا التخصيص السنوي كتعويض مقابل إلغاء الدفع الجزافي و تخفيض نسبة الرسم على النشاط المهني؛

يقدر مبلغ هذا التخصيص لسنة 2014 بـ 94,8 مليار دج موزع كما يلي

مليار دج لفائدة البلديات؛57,16

1.10ملياردج لفائدة الولايات؛

مليار دج لفائدة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية؛6,7

الإعانات المالية للتجهيز لفائدة البلديات:

1– تمويل الصندوق العديد من المشاريع لفائدة الجماعات المحلية؛

2–إنجاز ملحقات إدارية بلدية، يتضمن هذا البرنامج انجاز 1200 ملحقة إدارية في المناطق الريفية والمناطق الحضرية بقيمة إجمالية تقدر بـ 9,4 مليار دج لفائدة 776 بلدية؛

3–وضع برنامج لتعزيز الحظائر البلدية بالعتاد المتنقل، خُصص مبلغ قدره 40,16 مليار دج لدعم الحظائر البلدية باقتناء 8691 وحدة، من كل الأصناف من بينها الحافلات المدرسية، الشاحنة ، جرافات ،مفرغة القنوات ، الجرار، الجرافة، شاحنة صهريج، قلاب آلي ..الخ؛

4-برنامج إنجاز وتجهيز المكتبات و قاعات المطالعة على مستوى البلديات، يمثل هذا البرنامج عملية إنجاز 1176 مكتبة وقاعة مطالعة لفائدة 1115 بلدية بمبلغ اجمالي يقدر بـ 14,71 مليار دج، كما تم تجهيز هذه الهياكل بداية من سنة 2011 بمبلغ اجمالي يقدر بـ 3,5 مليار دج

تهدف هذه التجهيزات لجعل هذه الهياكل فضاء عصري للمعرفة (وسائل الإعلام الآلي و أجهزة الإسقاط الأجهزة السمعية البصرية ..الخ

5-برنامج إنجاز حاضنات على مستوى البلديات يمثل هذا البرنامج عملية إنجاز 487 حاضنة بمبلغ إجمالي يقدر بـ5,4 مليار دج.

خاتمة

حتى تتمكن الجماعات المحلية من تأدية دورها بكفاءة وفعالية، فإنه من الضروري عليها البحث عن كيفية تدعيم الموارد الذاتية المحلية في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة وانهيار أسعار النفط وتراجع الموارد المالية الداخلية، انطلاقا من أنها تعتمد بالدرجة الأولى على التمويل المحلي لإحداث زيادات في مستويات التنمية المحلية، وفي الواقع أن هناك عدة منطلقات لهذا التوجه، كالحكم الراشد أو الحوكمة، لتحقيق استغلال أفضل للموارد مراعاة الخصوصية المحلية وتحقيق التوازن الجهوي، بإصلاح الوسائل المالية لتمويل التنمية المحلية وكذا تجديد نوعية العلاقة بين الدولة والجماعات المحلية كونهما عنصران أساسيان لتجديد جهاز تمويل التنمية المحلية؛ خلصت الدراسة البحثية إلى مجموعة من النتائج يتضح من خلالها تأكيد على :

-عدم فعالية جهاز تمويل التنمية المحلية الحالي، لأن الموارد الداخلية التي يوفرها للجماعات المحلية لا تمكنها من القيام بواجباتها التنموية، مما يستدعي ضرورة تدخل الدولة لدعمها في كل مرة (المصادر الخارجية)، ومن هنا تبرز حتمية تجديد جهاز تمويل التنمية المحلية؛.

التبعية الإدارية والمالية يقلل من فرص فتح أفاق الترقية الجادة في الاخذ بمفاتيح التقوية الذاتية وايجاد بدائل اقتصادية؛

ومما تجدر الاشارة اليه حول بعض التوصيات والاقتراحات علها تخص الجوانب المختلفة لتفعيل جهاز تمويل التنمية المحلية، نوردها كالاتي:

الالتزام بقواعد المحاسبة العمومية؛.

وضع نظام لتعبئة الموارد المالية؛.

إعادة تقييم الإيرادات الجبائية المحلية؛.

الجباية الخضراء والمحافظة على البيئة

المراجع:

1. بن اسماعين حياة، وسيلة السبتي، (2006)، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة– ملتقى دولي 21–22 نوفمبر 2006 الجزائر.

2. زبير محمد، (2012)، التنمية الاقتصادية والصناعية واستراتيجيات التصنيع مفاهيم وأسس نظرية، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني حول الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، جامعة مستغانم، 23–24 أفريل..

3. الزغبي خالد سمارة، (1985) التمويل المحلي للوحدات الإدارية المحلية . الأردن: المنظمة العربية للعلوم الإدارية.

4. سوزي عدلي ناشد، (2003)، المالية العامة (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة). بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

5. عبد المطلب عبد الحميد، (2001)، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الإسكندرية الدار الجامعية.

6. غربي وهيبة، زعرور نعيمة،(2012). دور المشاركة الشعبية في تحقيق التنمية المحلية، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني الأول حول أثر التهرب الضريبي على التنمية المحلية بالجزائر، جامعة تمنراست، 13–14 جوان

7. لعمارة جمال، دلال بن طبي، وآخرون، (2006).الزكاة وتمويل التنمية المحلية، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات – دراسة حالة الجزائر والدول النامية – ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 21و22 نوفمبر

8. مراد محمد حلمي، (1962)، مالية الهيئات العامة المحلية، مصر، مطبعة نهضة مصر.

9. المرسوم التنفيذي رقم 14–116 لـ 24 مارس 2014 الجريدة الرسمية الجزائرية رقم19 .

10. مرغاد لخضر،(2001)، واقع المالية المحلية في الجزائر.(مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر).

11. –موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية الجزائر.http://interieur.gov.dz

12. –Rapport: Développement local, concepts, stratégies et benchmarking, 1ère contribution de MIPMPEPI au débat sur la promotion du développement local en Algérie, Document de travail n°33/DGVSEES/, Septembre 2011 .